

محضر

اجتماع لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

بتاريخ 26 نوفمبر 2018

الدورة النيابية الخامسة

جلسة عدد 7

• تاريخ الاجتماع: 26 نوفمبر 2018 (حصة مسائية)

• جدول الأعمال:

الاستماع إلى وزيرة التربية حول الباب الخامس والعشرون من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019
المتعلق بوزارة التربية.

• الحضور:

الحاضرون: (10) - المعتذرون: (0) - المتغيبون: (9)

رفع الجلسة: (18.40)

افتتاح الجلسة: (15.15)

• مداولات اللجنة

اجتمعت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بتاريخ 26 نوفمبر 2018 للإستماع إلى وزير التربية حول مشروع الميزانية المقترحة لسنة 2019 حيث بين السيد الوزير أن المنظومة التربوية لا تزال تعاني من عدة هنات خاصة على مستوى ضعف تحصيل التلاميذ في اللغات و عدم تملكهم لمهارات التواصل والإندماج ، عدم إنتظامية تكوين المدرسين و تقلص الدور التأطيري للمتفقدين . كما أشار إلى إشكال الإنقطاع المدرسي حيث أنه من ضمن 100 تلميذ يدخلون السنة الأولى فإن 28 تلميذ فقط يصلون إلى مستوى البكالوريا .

وعلى إثر ذلك ، بين السيد الوزير أن الوزارة عملت في إطار إعداد مشروع هذه الميزانية على :

- تطوير المؤسسات التربوية خاصة من ناحية التجهيزات والبنائات
- دعم المندوبيات الجهوية للتربية خاصة بالمهندسين
- الحوكمة في تنفيذ المشاريع والضغط على التكاليف
- تأمين تكوين المدرسين والمرتبطين بمجالات التطوير البيداغوجي
- إحداث الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم حيث إنطلقت الدفعة الأولى من المتكونين في هذا المستوى والتي تضم 2472 متكونا في 6 مؤسسات وهم يزاولون تكوينهم في مستوى السنة الثانية من الإجازة
- تسوية وضعية 2269 مدرس نائب في المرحلة الإبتدائية سنة 2018 ونفس العدد لسنة 2019 و 2500 سنة 2020 و 2500 سنة 2021 وسيتم الإنتداب من خريجي الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم المدرسي لمدرسي التعليم الإبتدائي في حدود 2472 سنة 2019 و 2691 سنة 2020 و 2040 سنة 2021 . أما في التعليم الثانوي فستتم تسوية وضعية الأساتذة النواب في سبتمبر 2018 في حدود 1200 بالإضافة إلى تسوية وضعية الناجحين في مناظرة الماجستير المهني

في علوم التربية في سبتمبر 2019 في حدود 2355 . كما سيتم الانتداب من خريجي الإجازة التطبيقية في سبتمبر 2022 في حدود 1205 متخرج .

- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المناهج التربوية وحسن استغلال مخابر الإعلامية بالمدارس بما يحسن من المستوى المعرفي للتلميذ ،

- إقرار إجبارية التسجيل عن بعد والتي ستشمل المرحلة الابتدائية خلال السنة الدراسية القادمة .

- تجويد تدريس اللغات سيما أمام ضعف التحصيل في هذا المجال .

- تخصيص كامل يوم السبت للأنشطة الثقافية والرياضية لتلاميذ المدارس الابتدائية من السنة الأولى إلى السنة الرابعة الراغبين وبالنسبة إلى السنين الخامسة والسادسة في حدود ما تسمح به البنية الأساسية المتوفرة .

- تطوير خدمات الإسناد الموجهة للتلاميذ والتي يؤمنها ديوان الخدمات المدرسية سواء من ناحية النقل أو الإعاشة حيث تمت مضاعفة قيمة الأكلة المدرسية من 800 مي إلى 1600 مي مع إحداث البنك الغذائي وعدة مطابخ مركزية بتجهيزات عصرية ، وسيتم بعث 06 أقاليم لهذا الديوان لغاية تقرب خدماته من التلاميذ وضمنا لنجاعة وشفافية التصرف .

وتفاعلا مع عرض مشروع الميزانية المقترحة لاحظ عدد من السيدات والسادة النواب أن العودة المدرسية شهدت عديد المشاكل ، من بينها تأخر التلاميذ في الالتحاق بمقاعد الدراسة في عديد الجهات ومشكل عدم توفير مدرسي التربية البدنية بعدد من المدارس والمعاهد الثانوية ، واهتراء البنية التحتية المدرسية والتجهيزات المتقدمة لعدد من المؤسسات التربوية .

وسجل النواب غياب إصلاح حقيقي في عمق المنظومة التربوية وكثافة المواد الدراسية المقدمة للتلاميذ مع ضعف مضمونها ، وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى أنه من بين أسباب الضعف في المنظومة التربوية عدم مراجعة محتوى ومضامين الكتب المدرسية واعتماد مقارنة تدريسية أدت

إلى انحدار مستوى التعليمي للتلاميذ ، والتخلي عن معاهد ترشيح المعلمين الذي تسبب في تراجع القدرة على التمكن لدى عديد المعلمين خاصة في اللغات ، غياب المكتبة المدرسية بالمؤسسات التربوية، ونبه بعض النواب إلى تفاقم ظاهرة غياب المربين والتلاميذ على حد سواء ، إضافة إلى إقحام التلاميذ في المشاكل والصراعات بين بعض الإطارات التربوية بعدد من المدارس والمعاهد ، كما تم التطرق إلى صعوبات في خلاص مزودي المطاعم المدرسية .

وتساءل أحد أعضاء اللجنة على معايير الإنتداب في مناظرة القيمين الأول والمرشدين التطبيقيين للتربية، وعن انتداب المفروزين أمنيا . كما أثير تساؤل آخر حول مآل التحقيقات المتعلقة بحرق المبيتات المدرسية ومقاربة الوزارة للتصدي لظاهرة العنف بالوسط المدرسي والإعتداءات المتكررة على المدرسين .

من جهة أخرى ثمن عدد من أعضاء اللجنة مقترح الوزارة بخصوص إحداث مجامع المدارس الإبتدائية . ويتعلق هذا المقترح بتمكين المدارس الإبتدائية الذي يساوي أو يفوق عدد تلاميذهم 600 تلميذ ، من صفة المؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية، وسيتمكن هذا الإجراء المقترح من تمتيع المدارس الإبتدائية بفرص تدبير شؤونها بنفسها عبر إدارتها لميزانيتها بشكل مستمر دون الحاجة إلى الرجوع إلى المندوبيات الجهوية للتربية . مع الإشارة أن المقترح المقدم لن يكون له انعكاس مالي على ميزانية الدولة حيث سيتم تغطية الحاجيات الإضافية من الموارد البشرية من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية المتوفرة . كما سيتم إسناد ميزانية للمؤسسات التي سيقع إحداثها من خلال تحويل الإعتمادات التي سيتم ترسيمها بميزانية الإدارة المركزية (برنامج القيادة والمساندة) هذا وقد أحالت اللجنة المقترح المقدم من الوزارة مرفقا بشرح اسبابه إلى لجنة المالية والتخطيط والتنمية بتاريخ 28 نوفمبر 2018 للنظر في إمكانية إدراجه ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019 .

ومن جهة ثالثة شدد عدد من النواب على ضرورة تسريع الوزارة بوضع منهاج جديد في الإصلاح التربوي وعدم الإكتفاء بالحلول الجزئية الترقيعية ومعالجة مشكل الزمن المدرسي وتعزيز جهاز التفقد .

وأثيرت عديد التساؤلات حول :

- قرار التخلي عن مناظرة السنة السادسة ابتدائي ثم التراجع عن هذا القرار .
- محتوى الأمر الحكومي المتعلق بالأساتذة النواب والقيمين الأول والمرشدين التطبيقيين للتربية .
- الإضرابات المتكررة في كل سنة دراسية بما يؤدي إلى إيقاف الدروس ويحول دون إجراء الإمتحانات .
- مشكل الاكتظاظ في الأقسام .
- مشكل نقص عدد القيمين .
- مشكل نقص العملة في عديد المؤسسات التربوية
- التأخير في خلاص المتعاقدين .

وأوصى بعض النواب بحل مشاكل صيانة المؤسسات التربوية من خلال إحالة الإعتمادات المرصودة لذلك للبلديات حيث تتكفل الجماعات المحلية بهذه المهمة بما يخفف العبء على الوزارة ويجعلها قادرة على التفرغ أكثر للجوانب الإستراتيجية و البيداغوجية .

كما أكدوا على ضرورة تفعيل اللامركزية التربوية من خلال إعطاء أكثر هامش من الإستقلالية للمندوبيات الجهوية للتربية .

ودعا عدد من النواب إلى ضرورة تشريك لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي في إعداد مشروع الإصلاح التربوي من خلال مقاربة تشاركية أكثر انفتاحا على مختلف الأطراف المتدخلة .

ومن جهة أخرى أشاروا إلى ضرورة إيجاد آلية لحماية المؤسسات التربوية من بعض مظاهر النهب والتخريب والحرق متسائلين في ذات الصدد على حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بهذه المؤسسات وانعكاساتها على ميزانية الوزارة وفي هذا السياق دعا النواب إلى ضرورة انتداب حراس ليليين لحماية المؤسسات التربوية ، كما طالب النواب بضرورة تسليط عقوبات على المقاولين المتلاعبين في إنجاز أشغال المؤسسات التربوية ، واقترح أحد أعضاء اللجنة إحداث ضريبة استثنائية لتمويل إحداث هذه المؤسسات بقيمة 1 بالمائة من الأجور .

وأوصى عدد من أعضاء اللجنة بالتسريع بتسوية عديد الملفات كوضعية المعلمين النواب والأساتذة النواب والقيمين الأول والمرشدين التطبيقيين للتربية والمشاركين في مناظرة انتداب أساتذة التعليم الإبتدائي دورة 2015 ، وتفعيل الاتفاقية المبرمة مع الجامعة العامة للتعليم الثانوي والتسريع بصرف منحة الناجحين في مناظرة الدخول لمرحلة التكوين في شهادة الماجستير المهني في علوم التربية .

ولاحظ السيدات والسادة النواب ضعف الإعتمادات المالية المرصودة للتنمية وتراجع حجم الميزانية مقارنة بالسنوات الفارطة موصين بضرورة الترفيع فيها .

وفي رده على تساؤلات السيدات والسادة النواب أقر السيد وزير التربية بوجود إشكالية في حوكمة المنظومة التربوية ، وفشل المنظومة التربوية والتكوينية في التلاؤم مع متطلبات سوق الشغل.

وأفاد أن الوزارة توجهت نحو تفعيل اللامركزية من خلال إعداد تصور لهيكلية جديدة للوزارة تمكن المندوبيات الجهوية من تحمل مسؤولياتها ، إلا أنه أشار إلى نقص عدد الإطارات على المستوى الجهوي . هذا وثنى السيد الوزير فكرة جعل مهمة صيانة المؤسسات التربوية من مشمولات الجماعات المحلية بتحويل الإعتمادات المالية المرصودة للبنية الأساسية للبلديات ، مقترحا في هذا الإطار إحداث مركز صيانة وطني .

وبخصوص تسوية وضعيات الأساتذة والمعلمين النواب بين أن الوزارة تعمل على ضبط قائمة نهائية في الغرض ، وهي بصدد تسوية الوضعيات عن طريق دفعوعات حيث سيتم تسوية وضعية 2269 مدرس نائب في المرحلة الابتدائية ، كما سيتم تسوية وضعية الأساتذة النواب.

ومن ناحية أخرى تعهد السيد الوزير باحترام محضر الاتفاقية المبرم بين الوزارة والجامعة العامة للتعليم الأساسي بتاريخ 8 ماي 2018 والمتعلق أساسا بتسوية وضعية الأعوان الوقتيين المشمولين باتفاق 5 ديسمبر 2015 ، والترقيات الإستثنائية لمدرسي التعليم العام ، والترفع في منح النواب وإدماجهم وسد الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية . وأكد أنه سيتم اصدار أمر حكومي في الرائد الرسمي في الغرض .

وأفاد السيد الوزير أن الإنتدابات في ملف الأساتذة النواب كانت عشوائية في مرحلة شهدت فيها الدولة عديد الإنفلاتات والضغطات مشيرا إلى أن الوزارة وجدت نفسها أمام ضرورة تسوية هذه الوضعيات .

وأكد السيد وزير التربية ، أن الوزارة اتخذت عديد الإجراءات القانونية والتفقدية بخصوص التحقيق في أحداث حرق المبينات المدرسية ومحاسبة مرتكبي هذه الجريمة النكراء مؤكدا أن التحقيقات متواصلة في الغرض حيث تنكب مخابر أجنبية على إجراء التحاليل اللازمة ، وأضاف بأن الوزارة تعمل على القيام بإصلاحات بالمبينات وتجهيزها بأجهزة مراقبة وتعزيزها بتدابير الحماية والسلامة .

وبخصوص تظلم المشاركين في مناظرة القيمين الأول والمرشدين التطبيقيين بين أن الوزارة توصلت

إلى حل عن طريق آلية التعاقد لعدم وجود امكانية للإنتداب في الوقت الحاضر .

أما بالنسبة لإلحاق أساتذة التربية البدنية بوزارة التربية فقد أكد السيد الوزير أنه سيجتمع في أقرب

الآجال مع وزيرة شؤون الشباب والرياضة ومع الطرف النقابي للنظر في هذا الموضوع .

وحول التفاوض بخصوص المطالب النقابية للجامعة العامة للتعليم الثانوي أكد أن وزارة التربية

مستعدة لمواصلة التفاوض في كنف الإحترام المتبادل بشرط عدم المساس بمصلحة التلميذ .

وقد صادقت اللجنة بأغلبية أعضائها الحاضرين على الباب الخامس والعشرون من مشروع ميزانية

الدولة لسنة 2019 المتعلق بميزانية وزارة التربية وعلى التقرير الذي أعدته في جلستها المنعقدة بتاريخ

30 نوفمبر 2018 .

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة

لخضر بلهوشات

هيك بلقاسم